موقف الإمام بدر الدين العيني من الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي من خلال كتابه (عمدة القاري) (*)

تحت إشراف
أ/أحمد عطا إبراهيم حسن
كلية الآداب - جامعة القاهرة

أحمد محمد محمود طنطاوي
باحث دكتوراه

الملخص

اتفق النحاة عند وضع قواعد اللغة نحوا وصرفا أن يعتمدوا على القرآن الكريم، بلا خلاف وقع بينهم، وذلك لما للقرآن من ضمانة لنصه بحفظ الله -جل وعلا- له، أما حين نظروا للاحتجاج بالحديث فلم يقفوا موقفا موحدا من الاستشهاد به كما فعلوا مع القرآن، بل وقع بينهم الاختلاف حول الاحتجاج به، فمنهم من احتج به مطلقا، ومنهم من منع من الاحتجاج به -ولهم أسبابهم- ومنهم من وقف موقفا وسطا فرأى الاحتجاج ببعض النصوص دون البعض على تفصيل ذكروه، والبحث يعرض لهذا، ثم يستعرض موقف بدر الدين العيني من خلال كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري.

الكلمات المفتاحيه

العيني-الاحتجاج بالحديث-عمدة القاري

(*) موقف الإمام بدر الدين العيني من الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي من خلال كتابه (عمدة القاري) ، المجلد التاسع ٢٠٢٠، الأعداد (٣١ ، ٣٢ ،٣٣ ، ٣٤).

Abstract

Grammarians have reached an agreement when setting the grammar of the Arabic language to hinge on The Holy Qura'n, without any disagreement between them, since the Qura'n has the guarantee of Allah, The Almighty and Exalted, to preserve it. Rather, there was a disagreement among them when they looked at Hadith; some deciding to take it and some others to refused it, and they all have their reasons. Some, however, stood in a middle position and decided to object to only some of its texts, offering justification to whatever they have mentioned. This paper elaborates on this and reviews Badr AL-Din Al-Ainy position that is expounded in his book "Omedat AL quariea" (the explanation of true ALBukhary).

Keywords

Al-Ainy-Omedat Alquarie', objection depending on Hadith, "Omedat AL quariea"

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على مسألة من مسائل أصول النحو، وهي الاستشهاد بالحديث النبوي والاحتجاج به في مجال التقعيد النحوي، ويستشف موقف الإمام بدر الدين العيني منها وذلك في ضوء كتابه الماتع على شرح البخاري والذي أسماه (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري).

نبذة عن العيني وثقافته اللغوية:

بدر الدين العيني: هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العينتابي الحنفي، أبو محمد، بدر الدين، ولد رحمه الله تعالى سنة اثنتين وستين وسبعمائة[1]، في عين تاب[2]، ونشأ في بيت علم ودين وصلاح، فحفظ القرآن الكريم وطلب العلم ولم يزل صبيًّا صغيرًا، وعُرف عنه كثرة رحلاته، وكانت أولاها إلى حلب[3] سنة ٧٨٣هـ، ثم زار بيت المقدس سنة ٧٨٨هـ، فلقي فيها علاء الدين السيرامي المصري، فصحبه إلى الديار المصرية، ونزل

بالمدرسة الظاهرية البرقوقية في القاهرة[٤].

توفي الإمام بدر الدين العيني سنة ٨٥٥هـ[٥] بعد أن عاش ثلاثًا وتسعين سنة قضاها في التعليم والتصنيف والتدريس.

أتقن الإمام العيني رحمه الله تعالى العلوم الشرعية والعربية في عصره، فكان من أئمتها، وقد أكد العلماء الذين ترجموا له هذه الخصلة التي عُرف بها، وأثنوا عليه ثناءً طيبًا، قال عنه السخاوي: " كان إمامًا عالمًا علاّمة، عارفًا بالتصريف والعربية وغيرها، حافظًا للتاريخ واللغة، كثيرًا لاستعمالها، ومشاركًا في الفنون، لا يَمَلُّ من المطالعة والكتابة "[٦]، وقال عنه ابن تغري بردي في كتابه المنهل الصافي: " كان بارعًا في عدة علوم، عالمًا بالفقه والأصول والنحو والتصريف واللغة "[٧].

ومما يدل على ثقافة العيني اللغوية تلقيه علوم اللغة على أيدي علماء بارزين في عصرهم، وهو لم يزل في سن الفتوة، فقد لازم الشمس محمدًا الراعي في الصرف والعربية، فقرأ عليه: (مراح الأرواح في التصريف) لأحمد بن علي بن مسعود، و (شرح الشافية في الصرف) للجاربردي، وقرأ (المفصل) في النحو للزمخشري على جبريل بن صالح البغدادي، كما قرأ عليه (الكشاف)[٨] ، وقرأ (المصباح) في النحو للمطرزي على خير الدين القصير، و (ضوء المصباح) للإسفراييني على ذي النون السرماري[٩].

ومما يدل أيضا على ثقافته اللغوية ؛ أنه قام بتدريس علوم العربية في القاهرة على تلامذته الذين أخذوها عنه قراءة أو سماعا، ودَرَّسَ في النحو شرح الشواهد الكبرى والصغرى، وفي الصرف تصريف العزي، وفي الأدب ما كتبه على المقامات للحريري.

ومن الشواهد على ثقافة الإمام العيني اللغوية، وإمامته فيها الكتب التي وضعها، ومن كتبه اللغوية المطبوعة كتاب (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف بالشواهد الكبرى) وهو مطبوع على هامش كتاب خزانة الأدب للبغدادي، وهذا الكتاب شرح للشواهد الواقعة في شروح الألفية لكل من ابن الناظم[١٠] وابن أم

قاسم[١١]، وابن هشام، وابن عقيل، وقد استخرج العيني هذه الشواهد وبَيَّنَ ما فيها من اللغات والمعاني والإعراب.

ومن كتبه اللغوية كتاب (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد) المعروف بالشواهد الصغرى، وهو مختصر لكتاب المقاصد النحوية السابق[١٢].

ومن كتبه اللغوية أيضا كتابه (رسائل الفئة في شرح عوامل المئة)، ذكره السخاوي[١٣]، و(بروكلمان) [١٤]، وهو شرح لكتاب العوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني، ومنها كتابه: (الحواشي على شرح الشافية للجاربردي) ذكره حاجي خليفة[١٥]، وكتابه (الحواشي على شرح الألفية لابن المصنف)، ذكره السخاوي[١٦] وحاجي خليفة[١٧]، وكتابه (شرح تسهيل ابن مالك)، ذكره[١٨] ابن العماد، والسخاوي[١٩].

ومن أشهر كتبه الشرعية التي تناول فيها مسائل لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية كتابه: (عمدة القاري شرح صحيح البخاري)، وقد بدأه في سنة ٨٢٠هـ، وفرغ منه في سنة ٨٤٧هـ كما ذكر في آخر الكتاب[٢٠]، والمادة اللغوية في الكتاب المذكور – كما بيَّنت – غنية وغزيرة، والمسائل التي تناولها، والقضايا التي أثارها كثيرة يصعب على باحث واحد أن يحصرها، أو يتناولها بالدراسة، وأكتفي – هنا – بذكر أمثلة ثلاثة للدلالة على ذلك:

المثال الأول: روى البخاري عن أنس بن مالك ﷺ ؛ أن جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رسولَ الله ﷺ لطعام صَنعتْهُ له، فأكل منه، ثم قال: قُومُوا فلأصليَ لكم، قال أنسٌ: فقُمْتُ إلى حصير لنا قد اسودَّ من طولِ ما لُبِسَ فَنَضَحْتُهُ بماءٍ، فقامَ رسولُ الله ﷺ وَصَفَفْتُ واليَتِيمَ وراءَهُ، والعَجُوزُ مِنْ ورائنا[٢١]. قال العيني: (قوله فَلأُصليَ لكم)، فيه ستة أوجه من الإعراب:

الوجه الأول: (فَلأُصليَ) بكسر اللام، وضم الهمزة، وفتح الياء، ووجهه أن اللام فيه لام (كي) والفعل بعدها منصوب بأن المقدرة، تقديره (فلأن أُصليَ).

الوجه الثاني: (فَلأُصلِّيْ) مثلها إلا أنها ساكنة الياء، ووجهه أن تسكين الياء المفتوحة

للتخفيف وفي مثل هذا لغة مشهورة.

الوجه الثالث: (فَلأُصَلِّ) بحذف الياء، لكون اللام لام الأمر، وهي رواية الأصيلي.

الوجه الرابع: (فأصلي) على صِيغةِ الإخبار – عن نفسه – وهو خبر مبتدأ محذوف، تقديره (فأنا أصلي)، والجملة جواب الأمر.

الوجه الخامس: (فَلْنُصَلِّ) بكسر اللام في الأصل، وبنون الجمع، ووجهه أن اللام لام الأمر، والفعل مجزوم بها، وعلامة الجزم سقوط الياء.

الوجه السادس: (فَـلأصلي)، بفتح اللام، وروي هكذا في بعض الروايات، ووجهه أن تكون اللام لام الابتداء للتأكيد، أو تكون جواب قسم محذوف، والفاء جواب شرط محذوف، تقديره (وإن قمتم فوالله لأصليْ لكم)، ثم قال:" قوله: (فصففتُ أنا واليتيمُ) هكذا رواية الأكثرين، وفي رواية المستملي والحموي (فصففت واليتيمَ) بغير لفظ (أنا)، وفي مثل هذا خلاف بين البصريين والكوفيين، فعند البصريين لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد أن يؤكد بضمير منفصل... وعند الكوفيين يجوز ذلك بدون التوكيد، والأول هو الأفصح[٢٢].

وأما المثال الثاني: فقد روى البخاري أن الرسول ﷺ قال: " مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ، ولم يَفْسُقْ رَجَعَ كَيوْمَ ولَدَتْهُ أمهُ "[٢٣]، قال العيني: قوله: " ولم يفسق " الفسق: العصيان والترك لأمر الله تعالى، والخروج عن طريق الحق، وقال القزاز أصله: انفسقت الرطبة إذا أخرجت من قشرها، فسمي بذلك الفاسق لخروجه من الخير وانسلاخه منه، وقالوا: الفسق في الدين اسم إسلامي، لم يُسْمَعْ في الجاهلية ولا يوجد في أشعارهم، قال ابن الأعرابي: " لم يُسْمَعْ قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق، وهذا عجيب، وهو كلام عربي "[٢٤]

وأما المثال الثالث: روى البخاري عن مسروق قال، قلت لعائشةَ رضي اللهُ عنها: " يَا أُمَّتَاهُ، هل رأى محمد ﷺ ربَّه.. "[٢٥] قال العيني: "قوله: (يا أُمَّتَاهُ) بزيادة الألف والهاء، قال الخطابي: هم يقولون في النداء: يا أبه، يا أمه، إذا وقفوا، فإذا وصلوا قالوا: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، وإذا فتحوا للندبة قالوا:يا أبتاه، ويا أمتاه، والهاء: للوقف، وقال الكرماني: "هذا ليس من باب الندبة إذ ليس ذلك تفجعا عليهم، وقال بعضهم: أصله: يا أُمَّ، فأضيف إليها ألف الاستغاثة، فأبدلت تاء، وزيدت هاء السكت بعد الألف، قلت – أي العيني – لم يقل أحد ممن يُؤْخَذُ عنه أن الألف للاستغاثة، وأين الاستغاثة ها هنا ؟ "[٢٦].

من هذه الأمثلة – وسواها كثير – يتضح أن كتاب عمدة القاري للإمام العيني حوى مادة لغوية ثـرَّة يمكن أن تكون موضع بحوث نحوية مهمة، وهذا ما سعيتُ إليه في هذه الدراسة.

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي:

لما اختلط العرب بغيرهم من العجم بعد الفتوحات الإسلامية، حدث تأثير بين الطرفين بطبيعة الحال، فبدأ العلماء المحققون ينتبهون لخطر ذلك على اللغة وخاصة بعد فشو اللحن، فنشطت هممهم لضبط قواعد اللغة نحوًا وصرفًا ومعجمًا، وتبع ذلك بقية العلوم، ولما بدأوا في تقعيد القواعد كان لا بد لهم من الاحتجاج لكل قاعدة بأمثلة فصيحة، فأجمعوا على الاحتجاج بالقرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء الذين يوثق بفصاحتهم، ووضعوا لهم شرطًا زمنيًا ومكانيًا، فبالنسبة للزمان جعلوا آخر زمن احتجاجهم سنة خمسين ومائة للهجرة، وأما المكان فقد أخذوا من قبائل معينة في قلب الجزيرة العربية ممن لم يختلطوا بالعجم، وابتعدوا عن القبائل المحاذية للعجم التى فشا فيها المولدون (والمولد هو العربى غير الخالص أو المتكلم بالعربية غير المتمكن منها) فلم يأخذوا من لخم وجذام لمجاورتهم للقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم للشوام، ولا تغلب لمجاورتهم اليونانية، ولا بكر لمجاورتهم الهند والفرس، وهكذا[٢٧].

ثم وقف العلماء من الاحتجاج بالحديث موقفًا مختلفًا، وقد كان من المفترض أن

يكون الحديث مع القرآن هما أول مصدر للاحتجاج، متقدمين على سائر كلام العرب شعرًا ونثرًا؛ فرسول الله -صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب، لكن ومع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبى صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذ ثبت لهم أنه لفظ النبى نفسه، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين، فريقًا غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها، وفريقًا غلب ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، وإذا لا يجيز الاحتجاج بها[٢٨].

على أن هناك رأيًا ثالثًا مال إلى التوسط بين المنع والإجازة يمثله الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى المعروف بالشاطبى ٧٩٠ هـ، فقد انتقد مذهب المنع مطلقًا، وتعجب ممن يحتج بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ويتركون الأحاديث، بحجة أنها نقلت بالمعنى، ثم يبين أن الأحاديث قسمان، قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كبيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية عنده[٢٩].

وأما المانعون فأشهرهم أبو الحسن على بن محمد بن على الإشبيلى المعروف بابن الضائع، ت ٦٨٠ هـ، وتلميذه أبو حيان الأندلسى محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطى، ت ٧٤٥ هـ، ومن بعدهما جلال الدين السيوطى، ت ٩١١ هـ، وهو صاحب كتاب الاقتراح، حيث إن مفهوم كلامه أنه أقرب للمنع منه إلى الإجازة،

> يقول السيوطى: " أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى وذلك نادر جدًا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ

الواردة في الحديث "[٣٠] ثم نقل بعدها كلامًا لشيخه أبى حيان الأندلسى فقال: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية "[٣١].

وأما المجيزون فأشهر من يمثلهم ابن مالك، ت ٦٧٢ هـ، إذ يعد أكبر لغوى اعتمد على الحديث وجعله المصدر الثانى للتقعيد بجانب القرآن، وإن كان سبقه لذلك أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى، ت ٥٨١ هـ، وعلى بن محمد بن على المعروف بابن خروف، ت ٦٠٩ هـ، وقد سار على نهج ابن مالك تلميذه النجيب ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت ٧٦١ هـ.

يقول العلامة ابن الطيب الفاسى عن الاستشهاد بالحديث " فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة منهم شيخ هذه الصناعة وإماماها الجمالان ابنا مالك وهشام، والجوهرى وصاحب البديع والحريرى وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جنى وأبو محمد عبد الله بن برى والسهيلى، وغيرهم ممن يطول ذكرهم، وهو الذى ينبغى التعويل عليه والمصير إليه إذ المتكلم به صلى الله عليه وسلم أفصح الخلق على الإطلاق وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على وجه العموم والاستغراق "[٣٢].

وحق ما قاله ابن الطيب الفاسى، فحديث النبى -صلى الله عليه وآله وسلم - ينبغى أن يكون المصدر الثانى بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به، وصدق الجاحظ حيث يقول: " ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا ولا أقصد لفظًا ولا أعدل وزنًا ولا أجمل مذهبًا ولا أكرم مطلبًا ولا أحسن موقفًا ولا أسهل مخرجًا ولا أفصح معنى ولا أبين في فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم "[٣٣].

وقول من ذهب إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف من النحاة المتقدمين أو المتأخرين فقول يراه الباحث ضعيفًا لا ينبغى التعويل عليه، وما ذكروه من شبهات ودعاوى أجاب عنها المحققون إجابات وافية، ويمكن أن نحصر تلك الدعاوى في

ثلاث: الدعوى الأولى أن الرواة تصرفوا في الحديث فرووه بالمعنى، والثانية وقوع اللحن في الحديث، والدعوى الأخيرة أن الحديث لم يدون إلا بعد فساد اللغة وفشو اللحن.

وقبل الإجابة عن هذه الدعاوى يمكن القول إن المانعين وضعوا كل أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم في منزلة واحدة، وهذا خطأ وقعوا فيه، فلا ينكر أحد أن هناك أحاديث قد كُتبت في عصر النبوة، وهناك أحاديث هى أقوال نبوية مأثورة أصبحت أمثالًا وحكمًا تتردد على ألسنة البلغاء كقوله صلى الله عليه وسلم: حمى الوطيس، وقوله: "إن من البيان لسحرًا "، وقوله: " لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين " إلى آخره، بخلاف رسائله إلى الملوك ورؤساء القبائل التى بعثها عماله لهم، فكل ما سبق من تلك الأحاديث لا يصح الخلاف حول الاحتجاج بها.

وأما دعوى أن الرواة تصرفوا في الحديث فرووه بالمعنى لا بلفظ رسول الله فيجيبون عليه بأن الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلى فحسب لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظًا بلفظ في معناه عربى مطبوع يحتج بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحرى علماء الحديث وضبطهم لألفاظه حتى إذا شك راو عربى بين (على وجوههم) و (على مناخرهم) أثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحرى والدقة[٣٤].

والحق أن علماء الحديث بالفعل قد تميزوا بدقتهم البالغة في ضبط ألفاظ الحديث وفرقوا بين الرواة في درجة ضبطهم للمحفوظ والراوية، فهذا متقن ثبت حافظ ضابط، وآخر أقل منه في المرتبة ضعيف في الضبط والحفظ، فالضبط هو سبب تباين مراتب الرواة في الجزح والتعديل، فهم حريصون غاية الحرص على أداء الحديث كما أخبر به النبى صلى الله عليه وسلم، وهذا جمال الدين القاسمى يعلق على حديث " من كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار " فيقول: " ويؤخذ من الحديث أن من قرأ حديثه وهو يعلم أنه يلحن فيه سواء كان في أدائه أو إعرابه يدخل في هذا الوعيد الشديد لأنه كاذب عليه "[٣٥].

إنه اتهام صريح بالكذب لمن لم يؤد حديثه صلى الله عليه وسلم كما وصله عن شيخه، وقد احتاط علماء الحديث لمسألة الرواية بالمعنى فوضعوا لها ضوابط تكفل أن يكون الحديث كما خرج من النبى صلى الله عليه وسلم أو قريبًا منه، وتلك الضوابط هى العلم بالفقه وأصوله والعلم باللغة مع حسن الفهم ودقة إدراك المعنى مع العلم كما سبق إن من الأحاديث ما لا تصح فيها الرواية بالمعنى كالأدعية والأذكار التى يتعبد بألفاظها وما خرج عن النبى صلى الله عليه وسلم، وجرى مجرى الحكم والأمثال.

يقول الإمام النووى عن الراوى لحديث الرسول " إن لم يكن عالمًا بالألفاظ ومقاصدها خبيرًا بمعانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بل يتعين اللفظ الذى سمعه، فإن كان عالمًا بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول لا تجوز إلا بلفظه وجوز بعضهم في غير حديث النبى صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف يجوز بالمعنى في جميعه إذا قطع بأداء المعنى "[٣٦].

وتجدر الإشارة إلى أن النقل بالمعنى إنما أجازه من أجازه في غير ما لم يدون في الكتب أما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه[٣٧].

والدعوى الثانية التى جعلت بعضهم لا يحتج بالحديث هى وقوع الخطأ واللحن فيه وأن كثيرًا من الرواة كانوا عجمًا وهى دعوى ينبغى ألا تكون مانعًا من الاحتجاج النحوى بالحديث، وذلك لأنه نادر الوقوع ولم يقع في الحديث فقط بل وقع مثله في نطق بعض علماء العربية المشهورين، وكتب النحو واللغة بها شواهد في ذلك لمن أخطأ وهو يقرأ القرآن أو يخطب، وها هم بعض الشعراء المحتج بشعرهم يخالفون قواعد اللغة فيرد عليهم علماء العربية وأظهر مثال لذلك الفرزدق، فبالإضافة إلى أن كثيرًا مما يرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة.

وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه (التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح) وذكر للأحاديث التى يشكل إعرابها وجوهًا يستبين منها أنها من قبيل العربى

الفصيح وكثيرًا ما نرى ألفاظًا من الحديث ينكرها بعض اللغويين فيأتى لغوى آخر فيذكر لها وجهًا مقبولًا أو يسوق عليها شاهدًا صحيحًا(٣٨).

وإذا كانت الأشعار بها الغلط والتصحيف ومع ذلك احتجوا بالشعر، فلماذا لم يقف هؤلاء من الحديث الموقف نفسه فيحتجون به ويردون لحنه ؟

إنه من العجيب حقًّا ما فعله علماء العربية المانعون للاحتجاج بالحديث فهم يحتجون بشعر الطرماح والفرزدق وجرير وابن قيس الرقيات وغيرهم من شعراء الدولة الأموية ولا يحتجون برواة الحديث الذين عاصروا هؤلاء الشعراء وهم – أعنى الرواة – أكثر دقة وضبطًا وتحريًا منهم فهم أهل ثقة وأمانة في النقل والرواية، ولا شك أن توثيق رواة الحديث فيما يعرف بعلم الجرح والتعديل يجعل الحديث أقوى من الشعر المروى، ومن العجيب كذلك في هذا السياق أن كثيرًا من رواة الحديث كان راوية للغة والشعر، وأن الموالى من علماء اللغة رفضوا رواية الموالى من رواة الحديث فسيبويه والكسائى لا يحتجان بالحديث !

من الغريب أيضًا أن علماء اللغة قد بحثوا غريب ألفاظ الحديث في ضوء لغات العرب ولهجاتهم وهو اعتراف منهم أن الحديث روى بلفظه عن النبى صلى الله عليه وسلم، ثم نقضوا هذه الطريقة بتركهم الاحتجاج في النحو بل ونقد من يحتج به من المحققين!

أما القول بأن رواة الحديث معظمهم كانوا عجمًا فهذا أيضًا ليس بحجة لرفض الاحتجاج بالحديث، لأنه مبنى على افتراض مؤداه أن اللغة لا تؤخذ إلا من عربى أصيل وهو فرض غير صحيح لا يخلو من تعصب لأن اللغة ليست حكرًا على أحد بل هى ملك من يتعلمها ويتقنها فإن أتقنها صار من أهلها وأظهر دليل على ذلك أن كثيرًا من القراء والنحاة واللغويين لم يكونوا عربًا أصلًا، فشيخ النحاة سيبويه نفسه فارسى الأصل، ولد بإحدى قرى شيراز وقدم البصرة ولزم الخليل بن أحمد حتى فاقه وانكب على طلب

النحو، وصنف فيه كتابه الذائع الصيت المسمى بكتاب سيبويه، ناهيك عن غيره من القراء الموالى كابن كثير ونافع وعاصم والكسائى وحمزة بالإضافة لمن اشتغل منهم بعلم الحديث كالبخارى ومسلم والنسائى وابن ماجة والترمذى.

وإذا كان هناك بعض رواة اللغة الذين وضعوا شواهد من عملهم ونسبوها للعرب وهذا يعد وضعًا يجعلنا لا نثق في أمانة صاحبه فإن علماء اللغة رغم ذلك استشهدوا بكلام العرب ولم يقدح في ذلك وجود هؤلاء النفر من الرواة الوضاعين وهذا هو الصواب الذى كان من المفترض أن يحذوا حذوه في تعاملهم مع الحديث، فإذا كان بعض الرواة لحن وهو نادر فإن ذلك لا يبيح إسقاط كل الرواة لأن هناك كثيرًا منهم ثقات أمناء ضابطين مع عدم إغفال ما يتميز به الحديث من ضبط ودقة وتحر وإسناد يميز تلك الأمة الإسلامية أيما تمييز.

وأما الدعوى الأخيرة لمنعهم الاحتجاج بالحديث وهى أن الحديث لم يدون إلا بعد فساد اللغة وفشو اللحن فمردود عليها بأن تدوين الحديث قد بدأ في العهد النبوى ودليل ذلك ما رواه البخارى من حديث أبى هريرة يقول: " ما من أصحاب الرسول أحد أكثر حديثًا منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٣٩]

وما رواه الدارمى أيضًا بسنده عن عبد الله بن عمرو قال " كنت أكتب كل شيء أسمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتنى قريش وقالوا أتكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال اكتب فوالذى نفسى بيده لا يخرج منه إلا حق "[٤٠].

ويستفاد منه أن النبى صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة الحديث عنه، وهو يعارض حديث سعيد الخدرى، والجمع بينهما أن النهى خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك، أو أن النهى خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد

والإذن في تفريقهما، أو النهى متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربهما، مع أنه لا ينافيها، وقيل النهى خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك[٤١].

وقد ذكر ابن الأثير أن صحيفة عبد الله بن عمرو كانت تضم نحو ألف حديث[٤٢]. وإذا كان التدوين الرسمى للحديث قد بدأ في خلافة عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموى حيث أمر الإمام ابن شهاب الزهرى بذلك إلا أن ثمة تدوينًا مبكرًا قد حدث في عهد الصحابة بدأه بعض التابعين مثل همام بن منبه الذى كتب عن أبى هريرة جمهرة من الأحاديث عرفت باسم الصحيفة الصحيحة والتى ضمت نحو مائة وأربعين حديثًا[٤٣].

أيضًا كان لجابر بن عبد الله الأنصارى صحيفة ولأنس بن مالك صحيفة كان يبزرها إذا اجتمع الناس، ولسعد بن عمارة صحيفة ولسمرة بن جندب صحيفة، هذا بخلاف الصحيفة التى دُونت فيها حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة، وكان عبد الله بن عباس معروفًا بطلب العلم وكان يسأل الصحابة بعد وفاة النبى ويكتب عنهم كاتب تلك الصحف تحتوى على العدد الأكبر من الأحاديث التى دونت فيما بعد[٤٤]. وكونه الحديث قد دون مبكرًا هو ما يرجحه البحث، لأن أهل القرن الأول هم حلقة الاتصال بالنسبة لمن بعدهم من أصحاب القرون التالية الذين انتقلت على أيديهم السنة، وأهل العهد الأول وإن كانت الأحاديث المدونة عنهم يظن أنها قليلة إلا أنها صحيحة كلها لا يداخلها شك إذ لم يكن الكذب أو الوضع قد شاع فيهم كالذين جاءوا من بعدهم، فهم عدول، وهم خير القرون وما من شك فيما كانوا عليه في العهد الأول من المنزل العالية في الحفظ والضبط[٤٥]. " والذى نستفيده من حقائق التاريخ أن قسمًا كبيرًا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية وأن كثيرًا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها، فيضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم في

الرواية فيحصل الظن الكافى لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها من يحتج بكلامه "[٤٦].

يتبين مما سبق ذكره أن الأسباب التى ذكرها بعض النحاة في عدم احتجاجهم بالحديث النبوى في المسائل النحوية أسباب واهية، وأن المنهج الصحيح هو صحة الاحتجاج به، وهو ما رجحه كثير من المعاصرين كالشيخ محمد الخضر حسين في (دراسات في العربية) والدكتور محمد فجال في (الحديث في النحو العربى)، والدكتورة خديجة الحديثى في (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث) والأستاذ سعيد الأفغانى في (في أصول النحو).

موقف الإمام العينى من الاحتجاج بالحديث النبوى:

المتتبع لعمدة القارى يدرك بشكل واضح أن البدر العينى يرى الاحتجاج بالحديث وسأذكر بعض الأمثلة على ذلك:

-عند حديثه عن حكم مجيء فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا وهو يعلق على قوله صلى الله عليه وسلم: " من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه " قال: " والنحاة يستضعفون مثل ذلك ومنهم من منعه إلا في ضرورة شعر وأجازوا ضده هو أن يكون فعل الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا، ومنه قوله تعالى: (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم) وجماعة منهم جوزوا ذلك مطلقًا واحتجوا بالحديث المذكور، وتقول عائشة رضى الله عنها في أبى بكر الصديق رضى الله عنه " متى يقم مقامك رق، والصواب معهم لأنه وقع في كلام أفصح الناس، وفى كلام عائشة الفصيحة "[٤٧]. ثم رد على ما قال أنه من تصرف الرواة ورجح رواية البخارى، وقوله الأخير: " والصواب معهم، لأنه وقع في كلام أفصح الناس " قول قاطع بشكل مباشر أن العينى يحتج بالحديث ويرد به على من يمنع تلك الصورة من أساليب الشرط.

-في تعليقه أيضًا على قوله صلى الله عليه وسلم: (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير

لك). فبعد أن نقل الخلاف حول فتح أن أو كسرها رجح الكسر باعتبار إن شرطية، ورد على ضعف ذلك بحجة أنه لا جواب لها أو يبقى كلمة خير لا رافع لها فقال إنها شرطية، والأصل كما وجهها ابن مالك إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير فحذف المبتدأ مع الفاء وعقب على حكم هذا الحذف بقوله: " وذلك مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصًا بها بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره، ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن الطريق وضيق حيث لا تضييق "[٤٨].

احتج كذلك لجواز حذف الفاء الواقعة في جواب أما بقوله صلى الله عليه وسلم: " أما موسى كأنى أنظر إليه إذا انحدر في الوادى يلبى " فقال: " وكأنى أنظر إليه جواب أما، والفاء فيه محذوفة والأصل فكأنى وهو حجة على النحاة حيث لم يجوزوا حذفها"[٤٩].

-وفى تعليقه على قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه " وإياى ونعم بن عوف " قال العينى: " وتحذير المتكلم نفسه شاذ عند النحاة ولكن بالغ فيه من حيث أنه حذر نفسه ومراده تحذير المخاطب وهو أبلغ لأنه ينهى نفسه ومراده نهى من يخاطبه"[٥٠]. إن العينى هنا يستدرك على النحاة بطريقة غير مباشرة فنقل كلامهم ثم وجه قول عمر توجيهًا بلاغيًا فيراه مقبولًا ولم يصف القول بالشذوذ كما يذهب النحاة.

وفى تعليقه على قول الرسول صلى الله عليه وسلم " حوضى مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن " نقل كلام المحققين حول كيفية مجيء اسم التفضيل من اللون مباشرة وأشار إلى من قال بأن هذا قد يكون من تصرف الرواة بدليل رواية أبى ذر عند مسلم بلفظ أشد بياضًا من اللبن فعقب بقوله: " القول بأن هذا جاء من النبى صلى الله عليه وسلم أولى من نسبة الرواة إلى الغلط على زعم النحاة واستشهاده لذلك برواية مسلم لا يفيده لأنه لا مانع أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم استعمل أفعل التفضيل من اللون فيكون حجة على النحاة "[٥١].

-وفى تعليقه على قول عمر بن الخطاب " واعجبًا لك يا ابن عباس " قال:

"والأصل في واو، أن يستعمل في المنادى المندوب وقد تستعمل في غيره كما هنا وإليه ذهب المبرد، ومن النحاة من منعه، وهو حجة عليه "[٥٢].

- عند تعقيبه على قول على بن أبى طالب " فإن اليوم عمل ولا حساب " قال: "قوله: ولا حساب بالفتح أى لا حساب فيه ويجوز بالرفع أى ليس في اليوم حساب ومثله شاذ عند النحاة وهذا حجة عليهم "[٥٣].

-وعن قول ابن مسعود " وما رأيت منك شيئًا منذ صحبت النبى أعيب عندى من استسراعك في هذا الأمر " قال العينى: " قوله: أعيب أفعل التفضيل من العيب وفيه رد على النحاة حيث قالوا أفعل التفضيل من الألوان والعيوب لا يستعمل من لفظه "[٥٤]

والأمثلة الثلاثة الأخيرة تشير إلى أن العينى رحمه الله لا يقتصر في الاحتجاج بالحديث النبوى على حديث الرسول فقط، بل يحتج بآثار الصحابة وأقوالهم أيضًا

وكتابه (عمدة القاري) زاخرٌ بعشراتٍ من الشواهد والأمثلة، أختار منها:

- أجاز مجيء الاسم بعد (إلا) مرفوعًا مع أن الكلام تامٌّ موجب، واستدل عليه بقول ابن مالك، روى البخاري عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجًّا فخرجوا معه، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال: ((خُذُوا ساحلَ البحرِ حتى نلتقيَ، فأخذُوا ساحلَ البحرِ، فلما انصرفُوا أَحْرمُوا كُلُّهم إلا أبو قتادة"[٥٥]، قال العيني: " قوله: (إلا أبو قتادة) هكذا هو بالرفع عند الأكثرين، قال ابن مالك: حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفردًا كان أو مكملًا معناه بما بعده، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا مع ثبوت الخبر ومع حذفه، فمن أمثلة الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"[٥٦]

- واستشهد على جواز اتصال نون النسوة بالفعل مع ذكر الفاعل بقول عائشة رضي الله عنها فيما رواه البخاري: (إنَّ رسول الله ﷺ كان يصلي الصبحَ بَغَلَسٍ، فَيَنْصرِفْنَ

نساءُ المؤمنين لا يُعْرَفْنَ من الغَلَسِ، أو لا يعرفُ بعضُهنَّ بعضا) قال العيني معقبا " قولها: (فينصرِفْنَ نساءُ المؤمنين) هو على لغة (أكلوني البراغيث)، وهي لغة بني الحارث، وكذا قولها: (يَعْرِفْنَ بعضُهن بعضًا) في رواية الحموي والكُشْمِيهَنِيّ "[٥٧]

وإلى جانب احتجاج العيني بالحديث النبوي في المسائل النحوية، فإنه – رحمه الله– كان يحتج بحديث الرسول ﷺ في المسائل اللغوية، وللدلالة على ذلك أذكر بعض الأمثلة والشواهد:

–روى البخاري أن رسول الله ﷺ كان يصلي وراءه الصحابةُ ذاتَ يومٍ، فلمَّا رفعَ رأسَه من الركعةِ قال: سمعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، قال رجل وراءه: ربَّنا ولكَ الحمدُ حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، فلما انصرف قال: مَن المتكلمُ ؟ قال: أَنَا، قال الرسولُ ﷺ: رأيتُ بِضْعَةً وثلاثينَ مَلَكًا يبتدرونها أيُّهُمْ يكتبها. قال العَيني في شرح هذا الحديث: "البضع: هو ما بين الثلاث والتسع، وقال الجوهري: إذا جاوزت العشرة ذَهَب البِضْع، لا تقولُ: بِضْعٌ وعشرون، قلتُ: الحديث يردُ عليه لأنه ﷺ أفصح الفصحاء، وقد تكلم به"[٥٨]

– عند شرح حديث الرسول ﷺ: (يُخَرِّبُ الكعبة ذُو السُّويقَتَيْنِ من الحَبَشةِ) قال العيني " قالوا: الحَبَشُ جنسٌ من السودان، وهم الأَحْبُشُ والحُبْشَانُ، والحَبَشةُ ليس بصحيح في القياس، لأنه لا واحد له على مثال (فاعل)، وفي الصحاح: الحَبَشُ والحَبَشةُ جنس من السودان، وقال ابن دريد: فأما قولهم: (الحَبَشةُ) فعلى غير قياس، قلت: إنكارهم لفظ (الحَبَشَة) على هذا الوزن لا وجه له، لأنه ورد في لفظ الفصيح، بل أفصح الناس "[٥٩]

–الأصل في المثنى أن يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، غير أن بعض القبائل العربية تثبت الألف في المثنى في جميع الحالات، سواء أكان اسم إشارة أم لم يكن، والإمام العيني في شرحه لصحيح البخاري أورد طائفةً من أحاديث الرسول ﷺ لا تُخَرَّجُ إلا على هذه اللغة، ومنها قول رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما: (إِنَّ المُتَبَايعَيْنِ بِالخِيْارِ في بَيْعِهِمَا ما لم يَتَفَرَّقا) قال العيني " إن المُتبَايعينِ بالخِيَارِ.

هكذا في رواية الأكثرين على الأصل، وحكى ابن التين عن القابسي (إِنَّ المتبايعان)، قَالَ: وَهِي لُغَة. قلت: هَذِه لُغَة بلحارث بن كَعْب فِي إِجْرَاء الْمثنى بِالْألف دَائِما"[٦٠]

وعند ذكره لحديث وفيه (... فعملُوا بقَّية يومهم حتى غابتِ الشمسُ، واستكملوا أجر الفريقين كليهما) أورد كلام ابن التين بأن رواية كلاهما بالرفع خطأ فتعقبه العيني بقوله: " ليس لما قاله وجه لأن (كلاهما) بالألف على لغة من يجعل المثنى في الأحوال الثلاثة بالألف "[٦١]

وإلزام المثنى بالألف لغة معروفة نسبها الأئمة اللغويون إلى كثير من القبائل العربية، منهم بنو الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، وبنو العنبر، وبنو الهجيم، ومراد، وعذرة، وقبائل من ربيعة، وهي لم ترد فقط في الحديث بل وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: (إن هذان لساحران) بتشديد نون (إن) وهي قراءة الجمهور كنافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وعلى هذا يكون اسم الإشارة مبنيًّا في محل نصب اسم "إنّ". وقد وردت تلك اللغة في الشعر ومنه قول الشاعر:

إنَّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بلغـــا بالمجـــد غايتاهـــا[٦٢]

وكذلك قال آخر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّـجَاعِ وَلَـوْ رَأى مَسَـاغًا لِنَابَـاهُ الشُّـجَاعُ لَصَـمَّمَا[٦٣]

– للنحاة في انتصاب النكرة على التمييز بعد (نعم وبئس) مع الفاعل الظاهر قولان:

الأول: المنع، وإليه ذهب ابن السراج، وابن هشام، والأشموني، والسيوطي، فلا يصح عندهم أن يقال: نِعْمَ الرجلُ رَجُلًا زيدٌ، حيث جاء التمييز (رجلًا) منصوبا بعد الفاعل الظاهر (الرجل).

الثاني: الجواز، وإليه ذهب المبرد، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وآخرون[٦٤].

وذكر الإمام العيني هذه المسألة النحوية في شرحه، واحتج على الجواز بالحديث

الذي رواه الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (نِعْمَ المَنِيْحَةُ اللِّقْحَةُ الصّفِيُّ مِنْحَةً، والشاةُ الصَّفيُّ تَغدُو بإناءٍ وَتَروُحُ بإناءٍ)، فقد جاء التمييز (مِنْحَةً) منصوبا بعد ذكر الفاعل الظاهر (المنيحة)، قال العيني في معرض شرح هذا الحديث "قوله: (منْحَةً) نصب على التمييز، وفيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرًا، وهذا منعه سيبويه إلا مع الإضمار، وجوَّزه المبرد وهو الصحيح".

وما ذهب إليه الإمام العيني من جواز مـجيء التمييز نكرة بعد ذكر فاعل (نعم) ظاهرًا هو الذي يؤيده السماع الصحيح، ومنه الحديث الشريف الذي احتج به، ومن السماع الصحيح أيضًا ؛ ما نقل عن الصحابة ﷺ، ومنه ما رواه البخاري: قول امرأة عبد الله بن عمرو وهي تتحدث عنه (نعمَ الرجلُ من رَجُلٍ ؛ لم يَطَأْ لنا فِرَاشا، ولم يُفَتِّشْ لنا كَنَفًا مُنْذُ أتيناهُ)، و(مِنْ) زائدة، و (رَجلٍ) اسم مجرور لفظا منصوب محلًا على أنه تمييز للفاعل الظاهر (الرجل).

ومن النثر قول الحارث بن عباد: نعمَ القتيلُ قتيلًا، أصلحَ بين بكرٍ وتغلب.

ومما ورد في الشعر قول جرير:

تَـــزَّودْ مِثْـــلَ زادِ أبيـــك فينـــا فـــــنِعْمَ الـــــزَّادُ زادُ أبيـــــك زادا

حيث جمع الشاعر بين الفاعل الظاهر (الزاد)، والتمييز المنصوب (زادًا)، ومثله قول جرير أيضا:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْس الفَحْلُ فَحْلُهُم فَحْـــــلًا وُأُمُّهم زَلاَّءُ مِنْطِـــيْقُ

فقد جمع الشاعر فيه بين الفاعل الظاهر (الفحلُ) والنكرة المنصوبة بعده (فحلًا)

نتائج البحث

- جعل البدر العيني -رحمه الله- الحديث الأصل الثاني للاحتجاج به بعد القرآن الكريم.
- العيني يساير مذهب ابن مالك وغيره ممن يرون الاحتجاج بالحديث الشريف.
- العيني يرد على آراء بعض النحويين من خلال الحديث فيقول "وهو حجة عليهم"
- كان للاستشهاد بالحديث عند العيني طرق متنوعة، كأن يكون احتجاجا للهجة من لهجات العرب، أو تأييدا لمذهب على مذهب، أو تأييدا لرأي عالم نحوي على عالم آخر.

الهوامش:

(١) انظر ترجمته في: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ١٥/ ٢٨٦، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٢٧٥، والضوء اللامع للسخاوي ١٠/ ١٣١، والدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي ٢/ ٧٢١، والأعلام للزركلي ٧/ ١٦٣، والفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ٢٠٧، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ٢/ ٢٩٤، وحسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٤٧٣، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٩/ ٤١٨، ونظم العقيان للسيوطي ١٧٤، والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني ١/ ١٩٥، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٢/ ١٥٠، وأبجد العلوم لصديق حسن القنوجي ١/ ٦٢٥، ومعجم الشيوخ لعمر بن فهد المكي ٢٩٢

(٢) وهي بلدة تبعد ثلاث مراحل عن مدينة حلب، والنسبة إليها عينتابي، وقد تخفف فيقال: العيني.

(٣) الضوء اللامع: ١٠/ ١٣١.

(٤) عقد الجمان: ٢٦/ ٣١٠-٣١١.

(٥) الضوء اللامع: ١٠/ ١٣٣.

(٦) الضوء اللامع: ١٠/ ١٣٢.

(٧) المنهل الصافي: ٨/ ٣٥٣.

(٨) الضوء اللامع: ١٠/ ١٣١، وعقد الجمان: ٢٦/ ٤٤٠.

(٩) التبر المسبوك: ٣٧٥-٣٧٦، والضوء اللامع: ١٠/ ١٣١.

(١٠) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، وَلَدُ صاحب الألفية، شرح ألفية والده، مات بدمشق سنة: ٦٨٦، بغية الوعاة: ١/ ٢٢٥.

(١١) هو حسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم نسبة لامرأة تَبَنَّتْهُ تدعى أم قاسم، شرح الألفية، مات سنة ٧٤٩هـ، بغية الوعاة: ١/ ٥١٧.

(١٢) فرائد القلائد: ٣.

(١٣) الضوء اللامع: ١٠/ ٣٤.

(١٤) تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٢٠١.

(١٥) كشف الظنون: ١/ ١٥٢.

(١٦) الضوء اللامع: ١٠/ ١٣٤.

(١٧) كشف الظنون: ٢/ ١٠٢.

(١٨) شذرات الذهب: ٩/ ٢٨٧.

(١٩) الضوء اللامع: ١٠/ ١٣٤.

(٢٠) عمدة القاري: ٢٠/ ٤٠٢.

(٢١) عمدة القاري: ٣/ ٣٥٥.

(٢٢) عمدة القاري: ٣/ ٣٥٧.

(٢٣) عمدة القاري: ٧/ ٤٠٢.

(٢٤) عمدة القاري: ٧/ ٤٠٢.

(٢٥) عمدة القاري: ١٦/ ٤٤.

(٢٦) عمدة القاري: ١٦/ ٤٥.

(٢٧) الاقتراح في علم أصول النحو ٣٣

(٢٨) في أصول النحو لسعيد الأفغاني ٤٦

(٢٩) راجع خزانة الأدب ١/ ١٢

(٣٠) الاقتراح ٢٩

(٣١) السابق ٣٠

(٣٢) شرح كفاية المتحفظ ٩٨

(٣٣) البيان والتبيين ٢/ ١٣

(٣٤) فى أصول النحو، ٢٠، لسعيد الأفغانى.

(٣٥) قواعد التحديث فى فنون مصطلح الحديث، ١٧٣.

(٣٦) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى للسيوطى ١/ ٥٣٢.

(٣٧) دراسات فى العربية لمحمد الخضر حسين، ١٧١.

(٣٨) المرجع السابق ١٧٥.

(٣٩) صحيح البخارى ١/ ٣٤ – كتاب العلم - باب كتابة العلم.

(٤٠) سنن الدرامى، كتاب العلم - باب من رخص فى كتابة العلم، ١٨٨.

(٤١) انظر فتح البارى، ١/ ٢٠٨.

(٤٢) راجع أسد الغابة، ٣/ ٣٤٥.

(٤٣) سير أعلام النبلاء، ٥/ ٣١١.

(٤٤) راجع علوم الحديث ومصطلحه، ٢٣ لصبحى الصالح.

(٤٥) كتاب السنة النبوية فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها فى حفظ السنة النبوية، لأحمد عمر هاشم، ٣٠

(٤٦) دراسات فى العربية، لمحمد الخضر حسين، ١٧٥ .

(٤٧) عمدة القاري، ١/ ٢٢٧.

(٤٨) عمدة القاري، ٨/ ٨٩.

(٤٩) عمدة القاري، ٩/ ١٨١.

(٥٠) عمدة القاري، ١٤/ ٣٠٥.

(٥١) عمدة القاري ٢٣/ ١٣٩.

(٥٢) عمدة القاري ٢٠/ ١٨١.

(٥٣) عمدة القاري ٢٣/ ٣٤.

(٥٤) عمدة القاري ٢٤/ ٢٠٦.

(٥٥) عمدة القاري ١٠/ ١٧٢

(٥٦) السابق ١٠/ ١٧٣

(٥٧) السابق ٦/ ١٦٠

(٥٨) السابق ٦/ ٧٥

(٥٩) السابق ٩/ ٢٣٢

(٦٠) عمدة القاري ١١/ ٢٢٦

(٦١) السابق ١٢/ ٩٠

(٦٢) لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦؛ وفي خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٤٦؛ والإنصاف ص١٨؛ وأوضح المسالك ١/ ٤٦؛ وتخليص الشواهد ص٥٨؛ ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص٣٣؛ وشرح المفصل ١/ ٥٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

(٦٣) يُنظر هذا البيتُ في: الأصمعيّات ٢٤٦- وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية-، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٨٤، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤، وشرح المفصّل

٣/ ١٢٨، والحماسة البصريّة ١/ ١٣٧ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية-، وشرح التّسهيل ١/ ٦٣، والأشمونيّ ١/ ٧٩، والدّيوان ٣٤ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

(٦٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٣٢، أوضح المسالك: ٣/ ٢٧٨، شرح الأشموني: ٣/ ٣٩، الهمع: ٢/ ٨٦، المقتضب: ٢/ ١٥٠،الإيضاح لأبى علي: ١/ ٨٨، الخصائص: ١/ ٨٣،شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٦- ١١٠٧.

المصادر والمراجع

١- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د- زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.

٢- إعراب الحديث النبوي، العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبعه زيد بن ثابت، دمشق ١٩٧٧م.

٣- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي، ط دمشق ١٣٤٩هـ.

٤- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، ط١/ ١٩٧٦م.

٥- أمالي الشجري، ابن الشجري - الهند ١٣٤٩هـ.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ,١٩٨٢

٧- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٨- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: د. أحمد أبو ملحم وزملائه - الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

١٠- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الناشر: دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٩م.

١١- البيان والتبيين، الجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤٢٣ هـ.

١٢- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

١٣- التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق: نجوى مصطفى كامل، د. لبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.

١٤- التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ط١/ ١٩٨٢م.

١٥- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٦- مقدمة الجرح والتعديل، أبو حاتم الرازي، طبع الهند ١٩٥٢م.

١٧- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

١٨- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م

١٩- جمهرة اللغة، ابن دريد، دار المعارف، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.

٢٠- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي، ابن جماعة، دار الطباعة العامرة.

٢١- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٢٢- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق ط٢/ ١٩٦٠م.

٢٣- الرحلة في طلب الحديث، الخطيب البغدادي، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥

٢٤- الرسالة، الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١/ ١٩٤٠ - البابي الحلبي.

٢٥- رصف المباني، المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٦- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط٤/ ١٩٨٦م.

٢٧- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود الفجال، الناشر: دار أضواء السلف ,١٩٩٧

٢٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٢٩- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٣٠- شرح الجاربردي، دار الطباعة العامرة.

٣١- شرح شذور الذهب، ابن هشام، المكتبة التجارية، الطبعة الثانية ١٩٦٠م.

٣٢- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٣٣- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٩٧٩م.

٣٤- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى. بدون تاريخ.

٣٥- شرح المفصل، ابن يعيش،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٣٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ ه.

٣٧- الصحابي الشاعر عبد الله بن الزبعرى السهمي، شاعر مكة وابن سيدها ؛ محمد علي كاتبي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي الدجني، ط١/ ١٩٧٤م.

٣٩- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، السيوطي، تحقيق: أحمد تمام، سمير حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ,١٩٨٧

٤٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٤١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، ط١/ ١٩٨٦م، القاهرة.

٤٢- فرائد القلائد في مختصر الشواهد، العيني، الطبعة الكاستيلية الزاهرة، القاهرة. ١٢٩٧هـ.

٤٣- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ١٩٧٧م.

٤٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد،١٩٤١م.

٤٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٤م.

٤٦- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ ه

٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، طبع دار الفكر، ١٤٠٠هـ.

٤٨- مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٤٩- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٢/ ١٩٨٠م.

٥٠- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٣/ ط١٩م.

٥١- مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، المطبعة البهية المصرية ١٩٣٨م.

٥٢- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.

٥٣- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤/ ١٩٦٤م.

٥٤- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢/ ١٩٧٠م.

٥٥- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨١,

٥٦- همع الهوامع، السيوطي، دار المعرفة، بيروت.

٥٧- أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣/ مكتبة نهضة مصر ١٩٧٠م.